ما لا يُثنّى ولا يُجمع: استعماله ودلالاته في القرآن الكريم

"اسم الجنس واسم الجمع أنموذجين"

د. عبدالله راجحي محمد غانم

أستاذ النحو والصرف واللغة المشارك في كلية التربية، الحديدة، جامعة الحديدة (الجمهورية اليمنية)

rajeghe2@yahoo.com

د. يوسف حسن حسن العجيلي

أستاذ النحو والصرف واللغة المشارك في كلية التربية، الحديدة، جامعة الحديدة (الجمهورية اليمنية)

ogail2008@yahoo.com

تاريخ تسلم البحث: ١٠/ ١٠/ ٢٠٢٣م **تاريخ قبول البحث**: ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٣م

Doi: 10.52840/1965-010-004-024

الملخص:

معلوم أنّ الأصل في الألفاظ الإفراد والتذكير، ولذا فإنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلاّ ما دعت به الحاجة إلى ذلك. ولذا فقد وردت في العربية الفصحى ألفاظ ليس بها حاجة إلى التثنية أو الجمع، كما هو الحال في المصادر، وأسماء الأجناس، وكلّ، وبعض، وأفعل التفضيل، وأسماء الأفعال، وغير ذلك كثير، وقد توقف هذا البحث عند اسم الجنس واسم الجمع باعتبارهما جنسين مما لا يحتاج إلى تثنية أو جمع. وقد اقتصر البحث على أبرز النماذج الواردة في القرآن الكريم، التي تمثل هذه القضية اللغوية؛ لبيان ما لزم منها صورة واحدة، وما دعت به الحاجة إلى تثنيته أو جمعه، مع بيان السبب، وموقف النحويين والمفسرين في كلتا الحالتين، مع دعم الأقوال بالأدلة والشواهد، واختيار ما يراه البحث صائبًا.

وقد خرج البحث بجملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- أغلب ما ورد في القرآن الكريم من اسم الجنس واسم الجمع لزم صورة واحدة، فلم يثنَ ولم يُجمع.
- قد يأتي اسم الجنس مجموعًا أو مثنى في بعض المواضع إن كان الغرض منه بيان تعدد الأنواع، ووفقًا لمقتضى السياق.
- قد يأتي اسم الجمع مجموعًا أو مثنى في بعض المواضع إن كان مرادًا به الكثرة والجنس، أو التأويل بالجماعتين أو الفرقتين، ووفقًا لمقتضى السياق.

الكلمات المفتاحية: التثنية، الجمع، ألفاظ القرآن الكريم، اسم الجنس، اسم الجمع.

What is neither 'Doubled' nor 'Pluraled': its Use and Applications in the Holy Qur'an

"Gender Noun and Plural Noun as Examples"

Dr. Abdullah Rajhi Muhammad Ghanem
Associate Professor of Grammar, Morphology and Language at the College of Education, Hodeidah - Hodeidah University
Dr. Youssef Hassan Hassan Al- Ogaili
Associate Professor of Grammar, Morphology and Language at the College of Education, Hodeidah - Hodeidah University

Date of Receiving the Research: 10/10/2023 **Research Acceptance Date:** 25/10/2023

Doi: 10.52840/1965-010-004-024

Abstract:

It is well known that the origin of words is singular and masculine. Therefore, it is not doubled, pluraled, or feminized except when the need arises. Consequently, there are expressions in classical Arabic that do not have the need for doubling or pluraling, as is the case in the roots, the names of genders, "kul", "ba'dh", the verbs of preference, the nouns of verbs, and many others. The research stipulated at the gender noun and the plural noun, as these do not need to be doubled or pluraled. The research was limited to some examples mentioned in the Holy Quran that represent this linguistic issue, in order to show what is required of it in one form, and what the need calls for doubling it or pluraling it, along with indicating the reason, as well as the position of the grammarians and scholars in both cases, while supporting the statements with evidence and substantiation, and choosing what the research deems correct.

The research came out with a number of results, which are as follows:

-Most of what is mentioned in the Holy Qur'an of gender nouns and plural nouns took up one form, so they were neither doubled nor pluraled.

-The gender name may be pluraled or double in some places if its purpose is to indicate the multiplicity of species and in accordance to the context.

The plural noun may be pluraled or double in some places if it is intended to indicate multitude and gender, or to be interpreted as two groups or two sets and in accordance to the context.

Keywords: Doubling, plural, the words of the Holy Quran, gender noun, plural noun.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد العالمين، محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فمعلوم أنّ الأصل في الألفاظ الإفراد والتذكير، ولذا فإنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلاّ ما دعت الحاجة به إلى ذلك. وقد تداولت العرب بعض الألفاظ بصيغة واحدة مع المذكر والمؤنث دون الحاجة إلى إلحاق علامة تأنيث لتفريق المؤنث عن المذكر، كما هو الحال في الأسماء التي على وزن فعيل ومرادًا به مفعول، من نحو: جريح وكسير، وهناك من الصفات ما تختص به المؤنث، من نحو: طالق وطامث، فهذه أيضًا لا تحتاج إلى علامة تأنيث، وكذلك الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث.

وهناك ألفاظ لا تحتاج إلى تثنية أو جمع؛ لدلالتها على الجنس قليله وكثيره، كما هو الحال في المصادر، واسم الجنس، وكلّ، وبعض، وأفعل التفضيل، وأسماء الأفعال، وغير ذلك كثير.

وقد توقف هذا البحث عند اسم الجنس، واسم الجمع باعتبارهما جنسين مما لا حاجة بهما إلى تثنية أو جمع، مع رصد بعض صورهما الواردة في القرآن الكريم، وبيان ما لزم صورة واحدة، وما دعت الحاجة إلى تثنيته أو جمعه، مع بيان السبب، وموقف النحويين والمفسرين في كلتا الحالتين، مع دعم الأقوال بالأدلة والشواهد، واختيار ما يراه البحث صائبًا.

وقد قُسّم البحث على مبحثين، يسبقهما ملخص ومقدمة وتمهيد، وتليهما خاتمة وقائمة بالمصادر. وقد اقتصر التمهيد على تعريف اسم الجنس واسم الجمع لغة واصطلاحا، وبيان صورهما من حيث لزوم صورة الإفراد، وما دعت الحاجة إلى تثنيته وجمعه، مع بيان الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس بنوعيه: الإفرادي، والجمعي. أمّا المبحث الأول، فجاء بعنوان: (اسم الجنس: دلالاته واستعماله في آيات الذكر الحكيم)، وقد تناول بعضًا من أسماء الجنس الواردة في القرآن الكريم، ممّا بقي على حالة الإفراد؛ لدلالته على الجنس، أو أنّ المراد به الكثرة والجنس، أو خرج عن أصله لإرادة التعدد والأنواع، وفقا لمقتضى السياق. وجاء المبحث الثاني بعنوان: (اسم الجمع: دلالاته واستعماله في آيات الذكر الحكيم)، وقد تناول بعضًا من أسماء الجمع الواردة في القرآن الكريم، ممّا بقي على إفراده، أو خرج عن أصله للتأويل على معنى الجماعتين أو الفرقتين.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على بعض صور اسم الجنس، الواردة في القرآن الكريم، مع بيان ما بقي منها في حالة الإفراد، وما جاز تثنيته أو جمعه، وأثر السياق في ذلك.
- الوقوف على بعض صور اسم الجمع الواردة في القرآن الكريم، مع بيان ما بقي منها في حالة الإفراد، وما جاز تثنيته أو جمعه، وأثر السياق في ذلك.

أهمية البحث والأسباب الدَّاعية له:

تأتي أهمية هذا البحث من وقوفه عند ظاهرة لغوية تكاد تنفرد بها اللغة العربية، وهي ظاهرة دور السياق في استعمال اسم الجنس، واسم الجمع، وخاصة أنّها جعلت القرآن الكريم ميدانًا تطبيقيًا لهذه الظاهرة اللغوية.

حدود البحث:

يتوقف البحث عند اسم الجنس واسم الجمع في بعض آيات الذكر الحكيم؛ لبيان ما يجوز جمعه وتثنيته منها، وما لا يجوز فيه ذلك، وأثر السياق في ذلك.

الدِّراسات السَّابقة:

لم يقف الباحثان على دراسة متخصصة تناولت اسم الجنس أو اسم الجمع، من حيث استعمالهما ودلالاتهما في القرآن الكريم باعتبارهما جنسين مما لا يثنى ولا يجمع من ألفاظ القرآن الكريم، وغاية ما وقفا عليه، هو دراستان تناولتا اسم الجمع لا غير، هما:

كطيفة، مجيب سعد، (٢٠٠٨م)، ألفاظ الجموع التي لا مفرد لها من لفظها في القرآن الكريم "دراسة لغوية"، ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة.

لبدة، علاء أحمد، (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م)، اسم الجموع في القرآن الكريم، (ط.١)، مكتبة دار الزمان، المدينة المنور، السعودية.

وقد اقتصرت الدراسة الأولى على تتبع أسماء الجموع التي لا مفرد لها من لفظها، في القرآن الكريم، ودراستها دراسة لغوية، من خلال توزيعها على حقول دلالية، غير أنها لم تركز على قضية تثنية هذه الألفاظ أو جمعها، ولم تتناول دور السياق وأثره في بقاء هذه الألفاظ على أصلها أو خروجها عن الأصل.

أمّا الدراسة الثانية فقد اقتصرت على حصر ألفاظ الجموع الواردة في القرآن الكريم، والإشارة إلى بعض أحكامها، كالتأنيث والنسب، وحكمها مع الأعداد، واستعمالها مع الاسم الموصول، مع الإشارة إلى قضية التثنية والجمع على عجالة، دون الخوض في دلالاتها، ودور السياق في ذلك.

وقد تقاطع هذا البحث من الدراستين السابقتين في حدود ضيقة، تكاد تنحصر في التعاريف، وبعض الأمثلة، وانفرد في التركيز على قضية إفراد هذه الألفاظ أو تثنيتها أو جمعها، مع بيان دور السياق في استعمالها على الأصل، أو مخالفتها الأصل في النص القرآني، وأثره في المعنى

منهج الباحث:

يقوم البحث على المنهجين: الاستقرائي، والوصفي التحليلي، باعتبارهما المنهجين المناسبين لتتبُّع هذه الظاهرة، ووصفها وتحليلها، مع بيان أثرها في المعنى، وخاصة في القرآن الكريم، الذي هو الحقل الميداني لهذه الدراسة، من خلال الوقوف على بعض النماذج.

خطة البحث:

جاء البحث على النحو الآتي: L0TUS LINOTYP

التمهيد:

هناك من الأسماء ما يلزم الإفراد كما هو الحال في المصدر، والنحويون عندما ذهبوا هذا المذهب، فحجتهم في ذلك أنّه دالٌّ على جنس، فهو يقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى لذلك مجرى الماء والزيت والتراب، وهي أسماء أجناس. ولذا فإن كان المصدر في حكمه هذا محمولاً على اسم الجنس، فإنّ هذا يقودنا هذا إلى القول: إنّ هذا الحكم أصل في اسم الجنس، وقاعدة متأصلة فيه. وأمّا بالنسبة لاسم الجمع، فلا حاجة به إلى التثنية أو الجمع؛ لأنّ ذلك متضمن من ألفاظها، ولأنّ شرط التثنية والجمع أن يكون اللفظ مفردًا، ولذا فلن يثنى أو يُجمع منها إلاّ ما تعددت ضروبه، أو قاد التأويل إلى ذلك.

ومن هذا المنطلق فإنّ البحث سيتوقف عند اسم الجنس، واسم الجمع باعتبارهما أصلاً في عدم حاجتهما إلى التثنية أو الجمع.

وسيقتصر هذا التمهيد على تعريف اسم الجنس واسم الجمع لغة واصطلاحًا، وبيان صورهما من حيث لزوم صورة الإفراد، وما تجوز تثنيته وجمعه منهما، مع بيان الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس بنوعيه: الإفرادي، والجمعي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: اسم الجنس:

اسم الجنس لغة:

يرى ابن فارس أنّ الجيم والنون والسين أصلٌ واحد، وهو النوع أو الضَّربُ مِن الشَّيء؛ فكلُّ ضربٍ جِنْس، والجمع أجناس. سواء أكان من النَّاس أم كان من الطَّير أم من الأشياء جملةً(١).

وقيل: الجنس: الضَّربُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنْه حُدُودِ النَحْوِ والعَرُوضِ والأَشياء جملة. وَقيل: يُجْمَعُ على أَجناس وجُنُوسٌ، والجِنْسُ أَشمل مِنَ النوْعِ، وَمِنْهُ المُجانَسَةُ والتَجْنِيسُ(٢).

اسم الجنس اصطلاحًا:

عرّف الجرجاني اسم الجنس بأنّه ما وضع ليقع على الشيء، وما أشبهه كلفظ (الرّجل)، الذي وضع لكلّ فرد على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه(٣).

ويمكن أن يقال: إنّ اسم الجنس هو اللفظ الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه، كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان، أو هو ما دل على الجنس وصلح للقليل وللكثير.

وقد جعل النحويون اسم الجنس على نوعين:

- **اسم الجنس الإفرادي:**

وهو ما دل على الجنس قليله وكثيره، مثل: ماء ولبن وعسل، وهذا لا يثنى ولا يجمع إلاّ إن تعددت أنواعه؛ فقد نصّ النحويون على أنّه لا يجوز تثنية اسم الجنس ما دام على جنسيته، نحو لبنٍ وماءٍ، إلا أن يُتجوز في شيء من ذلك، فيخرج عن الجنسية، ويوقع على بعض الجنس، فيجوز إذ ذاك تثنيته، نحو قولك: لبَنان وماءان، تريد بذلك ضربين من اللبن وضربين من الماء؛ لأنّه من شروط الاسم الذي يثنى أو يُجمع أن يكون مفردًا، وصالحًا للتثنية أو الجمع(٤).

---

١ - ينظر: ابن فارس، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ٤٨٦).

٢ - ينظر: ابن سيده، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، المحكم، (جنس)، (٧/ ٢٧٥)، وابن منظور (١٤١٤هـ)، لسان العرب، مادة (جنس)، (٦/ ٤٣).

٣ - ينظر: الجرجاني، الشريف، (د.ت)، معجم التعريفات، ص:(٢٤).

٤ - ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، شرح المفصل (٣/ ٣٢٢)، (٣/ ٤٢٦)، والإستراباذي، رضي الدين (١٩٩٦م)، شرح الكافية (٣/ ٣٦٧)، الأندلسي، أبو حيان (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، =

اسم الجنس الجمعي:

هو ما كان دالاً على الجمع، ثم يميز منه واحده بالتاء. وذلك نحو تمر وتمرة، وحنظل وحنظلة، وبطيخ وبطيخة، وسفرجل وسفرجلة. أو يميز بياء النسب، مثل: عرب وعربي، وترك وتركي، وزنج وزنجي(٥).

ثانياً: اسم الجمع:

اسم الجمع لغة:

عرَّف ابن فارس لفظ (جمع)، فقال: "الجيم والميم والعين أصلٌ واحد، يدلُّ على تَضَامٍّ الشَّيء. يقال جَمَعْتُ الشيءَ جَمْعاً. والجُمَّاع الأُشابَةُ من قبائلَ شتَّى"(٦).

وقيل: جَمَع الشَّيْء إذا كان متفرقًا، يَجْمُعه جَمْعًا، وكذلك جمَّعه، وأجمعه، فَقد اجْتمع، وتجمّع، واسْتَجْمَع. وَالْمَجْمُوعُ: الَّذِي جُمع مِنْ هاهنا وهاهنا. واسْتجمع السيلُ: اجْتَمَعَ مِنْ كُلِّ ناحية. وتجمَّع الْقَوْمُ: اجْتَمَعُوا من هاهنا وهاهنا. والجَمْع: اسْمٌ لِجَمَاعَةِ النَّاسِ. والجَمْعُ: مَصْدَرُ قوْلِكَ جَمَعْتُ الشَّيْءَ. والجمْعُ والجموع: المجتمِعون. والجَماعةُ والجَمِيع والمَجْمع قد يُستعمل فِي غَيْرِ النَّاسِ، فقد قَالُوا جَماعة الشَّجَرِ وَكذلك جَمَاعَةُ النبَاتِ. والمَجْمَعةُ: تقال لمَجلِس الاِجْتِمَاعِ، وللأَرض القَفْر، ومَا اجتَمع مِنَ الرِّمال. وجِماع الشَّيْءِ: جَمْعُه والجُمَّاع: جماعة من النَّاس(٧).

=

التذييل والتكميل (١/ ٢٢٢)، والأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، (ص:١٥٤)، والعنزي، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، (ص: ١٦١ - ١٦٢).

٥ - ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، شرح المفصل (٣/ ٣٢٢)، (٣/ ٤٢٦)، والإستراباذي، رضي الدين (١٩٩٦م)، شرح الكافية (٣/ ٣٦٧)، والأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، (ص:١٥٤)، والعنزي، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، (ص: ١٦١ - ١٦٢).

٦ - ابن فارس، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.)، معجم مقاييس اللغة، (١/ ٤٧٩).

٧ - ينظر: ابن سيده (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، المحكم (١/ ٣٤٧- ٣٥١)، وابن منظور، (١٤١٤ هـ)، لسان العرب، (٨/ ٥٣ - ٥٦).

اسم الجمع اصطلاحًا:

عرَّف الكفوي اسم الجنس اصطلاحًا، بأنّه ما لا يكون له مفرد من لفظه، ويكون دالًا على الكثرة، كالرهط والقوم. وقد يكون له مفرد من لفظه، إلّا أنّه وُضع للآحاد من غير ملاحظة كونها كثرة لواحد معلوم من لفظه، ويصح كونه مفردًا له، وهو لا يأتي على صيغ الجمع(٨).

وقيل: هو ما لا واحد له من لفظه، وهو ليس على وزن خاص بالجُموع أو يكون غالباً فيها، كقوم ورهط، أو يكون له واحد، لكنه مخالف لأوزان الجْمع، كرَكْب وصَحْب، جمع راكب وصاحب. أو له واحد وهو موافق لأوزان الجمع، غير أنّه مساوٍ لواحده في النسب إليه، مثل: رِكاب، على وزن (فِعال)، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب إليه: رِكابي. والجمع لا ننسَبُ إليه على لفظه إلا إذا كان يجرى مجرى الأعلام، أو أُهْمِل واحده، وهذا ليس كذلك، فليس بجمع(٩).

وقيل: هو لَفْظٌ يدلُّ على الجَمْعِ، لكن ليس له مُفرَدَ من لَفْظِهِ، وهو لا يجري على قواعد الجمع، بل ضابطه السماع عن العرب، ومن أمثلتهِ: إِبِل، وخَيْل، وغَنَم، وفِئة، ورَهْط، وفَريق، ونساء، ونفر، وغير ذلك(١٠).

وقد أدرج النحويون-تحت مسمى (اسم الجمع)- أنواعًا متعددة، وهي على النحو الآتي(١١):

النوع الأول:

يندرج تحته كُلّ لفظ دالّ على جمع، وليس له مفرد من لفظه، مثل: قوم، ورهط، وجيش، وقبيلة، وإبل، وغنم، وغيرها.

---

٨ - ينظر: الكفوي، أبو البقاء، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، الكليات، (ص:٣٣٤).

٩ - ينظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (د. ت)، شذا العرف في فن الصرف، (ص:٩٨).

١٠ - ينظر: العنزي، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، المنهاجُ المختَصر، (ص:١٦١).

١١ - ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، شرح المفصل (٣/ ٣٢٢)، (٣/ ٤٢٦)، والإستراباذي، رضي الدين (١٩٩٦م)، شرح الكافية (٣/ ٣٦٧)، الأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، (ص:١٥٤)، والعنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، (ص: ١٦١-١٦٢).

النوع الثاني:

يندرج تحته كلّ ما كان مخالفًا لأوزان الجمع، أي: يكون له مفرد من لفظه، لكنه مخالف لأوزان جمع التكسير، مثل: ركب، وصحب، جمع: راكب وصاحب.

النوع الثالث:

يندرج تحته كُلُّ ما كان له مفرد، وهو موافق لصيغ جمع التكسير، لكنه مساوٍ للمفرد في النسب إليه، مثل: رِكاب على وزن (فِعال)، اسم جمع ركوبة، تقول في النسب: رِكابي، والجمع لا يُنسب إليه على لفظه إلاّ إذا جرى مجرى الأعلام، أو أهمل واحده، وليس واحدًا منهما، فهو ليس بجمع(١٢).

من خلال الوقوف على تعريف اسم الجنس واسم الجمع، يظهر أنّ بينهما تداخلًا، حتى إنّ بعض اللغويين لا يكادون يفرقون بينهما، فلو أخذنا اسم الجنس الإفرادي، نحو: زيت وسمن، فسنجد أنّ هذا الاسم يدلُّ على عموم الجنس، قليله وكثيره. ولو أخذنا اسم الجمع، من نحو: إبل وغنم، لوجدناه –أيضًا– يدل على الجنس قليله وكثيره.

وإذا تأملنا في اسم الجنس الجمعي، من نحو: بقر، وشجر، لوجدناه يدلُّ كذلك على الجنس قليله وكثيره، غير أنّهم يميزون بينه وبين مفرده بالتاء، نحو: شجرة، أو ياء النسب، نحو: عربي. ولو تأملنا في اسم الجمع، لوجدناه يدلُّ على الجنس، إلّا أنه قد يكون له مفرد، لكنه من غير لفظه.

وأمّا ما عُد من أسماء الجمع؛ لأنّه لم يأت على أوزان جموع التكسير، أو هو موافق لصيغ جمع التكسير، لكنه مساوٍ للمفرد في النسب إليه، فهذا محل خلاف بين النحويين، فهناك من يعدّه من جموع التكسير، وهذا ما سنقف عليه في ثنايا هذا البحث.

وسنقف في المبحثين الآتيين عند اسم الجنس واسم الجمع، وما تجوز تثنيته وجمعه منهما، وما لا تجوز تثنيته وجمعه، وأبرز شواهدهما في القرآن الكريم.

---

١٢ – ينظر: الإستراباذي، رضي الدين، (١٩٩٦م)، شرح الكافية (٣/ ٣٦٧-٣٦٦)، والمرادي، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٣/ ١٤١٨)، والحملاوي، أحمد بن محمد، (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، (ص:٩٨).

المبحث الأول

اسم الجنس: استعماله ودلالاته، في القرآن الكريم

الأصل في أسماء الجنس ألّا تُثنى ولا تُجمع، لأنها تدل بألفاظها على القليل والكثير، كالماء والزيت والعسل، فكل لفظ منها يقع على الجنس بأسره قليله وكثيره، فاستغني عن تثنيته وجمعه. فإن اختلفت أنواعها جاز تثنيتها وجمعها، كقولك: شربت ماءين، تريد: ماءً حلوًا، وماءً ملَحًا، واشتريت زيتين، تريد: جيدًا ورديئًا. يقول أبو حيان: " ولا يجمع اسم الجنس؛ لاختلاف آحاده، وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب "(١٣)، وقال: "أو اسم جنس مما دام على جنسيته لا يثنى، فإن تجوز فيه، أو أُطلق على بعض الجنس فقد يثنى، نحو: لبنين، وظاهر كلام ابن مالك اقتياس تثنية جمع التكسير، واسم الجنس، واسمع الجمع"(١٤).

ويبقى اسم الجنس مفردًا ما دام على جنسيته؛ وخاصة إذا لم يكن فيه التباس، وقد تظهر التثنية والجمع في المضاف، فتقول في ابن عِرْس: هذان ابنا عرس، وهؤلاء بنات عرس، وهؤلاء أبناء عم وبنو عم(١٥).

وقد ورد اسم الجنس في آيات الذكر الحكيم، على أصله من حيث لزوم الإفراد، وجاء في مواضع أخرى مخالفًا للأصل، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: ما جاء من اسم الجنس على أصله:

وشواهد هذا في القرآن الكريم كثيرة، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧].

فلفظ (النخل) اسم جنس، وهو يأتي بلفظ واحد سواء مع المذكر أم المؤنث، ولا حاجة به إلى تثنية أو جمع، إلّا أنّه ذُكّر في الآية الأولى (القمر)، وأنّث في الثانية (الحاقة)؛ لمراعاة

---

١٣ – الأندلسي، أبو حيان (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب: (٣/ ١٥٨).

١٤ – الأندلسي، أبو حيان (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب: (٢/ ٥٥٠).

١٥ – ينظر: الأندلسي، (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٥٨)، وابن عقيل (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)، المساعد، (٣/ ٤٨٤).

الفواصل[١٦]. وقيل: التذكير في الموضع الأول للحمل على اللفظ، والتأنيث في قوله: (أَعْجازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ) للمعنى، ولو حمل على المعنى لأنث في الموضع الأول[١٧]. يقول الرازي: "النَّخْلُ لَفْظُهُ لَفْظُ الْوَاحِدِ، كَالْبَقْلِ وَالنَّمْلِ وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْجَمْعِ، فَيَجُوزُ أَنْ يقَالَ فِيهِ: نَخْلٌ مُنقَعِرٌ وَمُنقَعِرَةٌ وَمُنقَعِرَاتٌ، وَنَخْلٌ خَاوٍ وَخَاوِيَةٌ وَخَاوِيَاتٌ وَنَخْلٌ بَاسِقٌ وَبَاسِقَةٌ وَبَاسِقَاتٌ"[١٨].

ويبدو للباحثينِ أن لفظ (نخل) في سورة الحاقة جاء مذكّرًا على الأصل، وكلمة (خاوية) صفة للمضاف (أعجاز)، وليست صفة للمضاف إليه (نخل)؛ فالصفة للأقرب، ولفظ نخل يجوز فيه التذكير والتأنيث.

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

فـ(المنُّ) اسم جنس ليس له واحد، و(السلوى) اسم جنس جمعي وَاحِدَتُهُ سَلْوَاةٌ، وَقِيلَ: وَاحِدُهُ وَجَمْعُهُ سَوَاءٌ، وَقِيلَ: لَا وَاحِدَ لَهُ[١٩]. يقول النحاس:" قال الأخفش: (المنّ) جمع لا واحد له مثل الخير والشر و(السلوى) لم يسمع له بواحد، ولو قيل: على القياس لكان يقال: في واحده سلوى، كما يُقال: سُمَاني وشُكَاعى في الواحد والجميع "[٢٠].

والظاهر أنّ ما أورده النحاس، هو الأقرب للصواب، فـ(السلوى) اسم جنس لا واحد له، ولو كان له واحد لكان قياسه (سلوى)، فيكون مفرده وجمعه سواء.

ومثله في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نفْعِهِمَا... ﴾ [البقرة: ٢١٩].

---

١٦ – ينظر: الأندلسي، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)، تفسير البحر المحيط، (٨/ ١٧٨).

١٧ – ينظر: البيضاوي، (١٤١٨هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (٥/ ١٦٦).

١٨ – الرازي، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب= التفسير الكبير (٢٩/ ٣٠٥).

١٩ – ينظر: النحاس، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن (١/ ٥٥)، وابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (١/ ٥١٠).

٢٠ – النحاس، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن (١/ ٥٥).

قيل: (الميسر) اسْمُ جِنْسٍ عَلَى (مَفْعِلٍ)، وهو مُشْتَقّ من الْيُسْر، الذي هُوَ ضِدُّ الْعُسْرِ وَالشِّدَّةِ، أَوْ مِنَ الْيَسَارِ، الذي هُوَ ضِدُّ الْإِعْسَارِ(٢١). وقيل: إنّه مصدر من (يَسَرَ)، فهو كَالْمَوْعِدِ وَالْمَرْجِعِ مِنْ فِعْلِهِمَا، ويقَالُ يَسَرْتُهُ، أي: قَمَرْتُهُ(٢٢).

يبدو أنّ القول الأول هو الأقرب إلى الصواب، فلفظ (الميسر) اسم جنس مشتق، جاء على وزن من أوزان المصدر.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فالرجس: اسم جنس، وَقيل: إنّ الْإِخْبَارُ بِهِ فِي الآية كَالْإِخْبَارِ بِالْمَصْدَرِ، فهو يفيد الْمُبَالَغَةَ فِي الِاتِّصَافِ ب(الرجس)، حَتَّى كَأَنَّ الْمَوْصُوفَ به هو عَيْنُ الرجس. وَلذَلِك ورد مفردًا، وإن كان خَبَرًا لمتعَدِّدٍ(٢٣).

ومثل هذا في قوله تعالى: آ﴿سَيهْزَمُ الْجَمْعُ وَيوَلُّونَ الدُّبرَ﴾ [القمر: ٤٥].

فلفظ (الدّبر) اسم جنس، وحسن إفرادَهُ كونُهُ فاصلةً، ولم يقل: الأدبار، وكلاهما جائز(٢٤). يقول النحاس:" وَيوَلُّونَ الدُّبرَ واحد بمعنى الجمع: كما يقال: كثر الدّرهم"(٢٥).

وفي حُسن إفراد لفظ (الدّبر)، يقول الرازي:" فقوله: يوَلُّونَ الدُّبرَ إِفرَادُهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ فِي التوْلِيَةِ كَنفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا يتَخَلَّفُ أَحَدٌ عَنِ الْجَمْعِ وَلَا يثبُتُ أَحَدٌ لِلزَّحْفِ فهُمْ كَانُوا فِي التوْلِيَةِ كَدُبُرٍ وَاحِدٍ"(٢٦).

---

٢١ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٢/ ٣٤٦).

٢٢ – ينظر: الرازي، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب= التفسير الكبير (٦/ ٤٠٠).

٢٣ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٧/ ٣٤).

٢٤ – ينظر: الجوزي، (١٤٢٢هـ)، زاد المسير (٤/ ٢٠٢)، والبيضاوي، (١٤١٨ هـ)، تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل، (٥/ ١٦٨)، والثعالبي، (١٤١٨هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (٥/ ٣٤٢).

٢٥ – النحاس، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن (٤/ ٢٠١).

٢٦ – الرازي، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، (٢٩/ ٣٢٢).

ومثله في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]..

فالنحل اسم جنس جمعي، واحدة نحلة، وَلِذَلِكَ قَالَ تعالى: ﴿أَنِ اتَّخِذِي﴾(٢٧). ويرى الرازي: أنّ التأنيث لغة أهل الحجاز، وهو يذكر ويؤنث، وكذلك حال كل اسم جنس جمعي يُفرّق بينه وبين مفردة بالتاء(٢٨).

ومثله في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]..

فلفظ (الأعراب) اسم جنس جمعي، الواحد منه (أعرابي) بياء النّسب(٢٩)، وهو كذلك مما لا يثنّى ولا يُجمع.

ويظهر في هذه الآية أنّ اسم الجنس الجمعي (الأعراب) قد جاء مسندًا إليه الفعل (قالت)، الذي لحقته تاء التأنيث الساكنة، المحرّكة بالكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين. وجاء التأنيث على تأويل معنى الجَمَاعَة، ولو ذكّر، لجاز ذلك، وكان على تأويل معنى الجَمع(٣٠).

ويرى ابن يعيش أنّ الجمع يُكْسِب الاسمَ التأنيث؛ لأنّه يصبح في معنى الجماعة، ولذا دخلت التاء لتأكيد تأنيث الجمع(٣١). وقيل: إنّ في دخول التاء على فعلهم إشارة إلى ضعفهم في العزائم(٣٢).

ومثله في قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فبعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِين وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتلَفُوا فِيهِ... ﴾ [البقرة: ٢١٣].

---

٢٧ – ينظر: الأندلسي، (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، (٦/ ٥٥٩).

٢٨ – ينظر: الرازي، (١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، (٢٠/ ٢٣٦).

٢٩ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٢٦/ ٢٦٤).

٣٠ – ينظر: ابن السّراج، (١٤١٧هـ– ١٩٩٦م)، الأصول في النحو، (٢/ ١٠٢)، والنحاس، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن، (٤/ ١٤٤).

٣١ – ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)، شرح المفصّل، (٣/ ٣٦٨، ٣٧٦).

٣٢ – ينظر: البقاعي، (د. ت)، نظم الدّرر، (١٨/ ٣٨٥).

فلفظ (الكتاب) اسم جنس، والمعنى جميع الكُتب، وقيل: الكتاب مُفْرَدٌ فِي مَوْضِعِ الْجَمْعِ(٣٣). وحصر ابن عادل ما قيل في هذا اللفظ، فقال: "والألِفُ واللامُ في (الكِتَابِ) يَجُوزُ أَنْ تكونَ للعهدِ، بمعنى أَنَّه كتابٌ معينٌ؛ كالتوراة مثلاً، فإنها أنزلِت على مُوسى، وعلى النَّبيِّين بعده؛ بمعنى أنَّهم حَكَموا بها، واستدامُوا على ذلك، وأَنْ تكونَ للجنس، أي: أنزل مع كلِّ واحدٍ منهم من هذا الجنس"(٣٤).

والظاهر من هذه الأقوال أنّ لفظ (الكتاب) اسم جنس، يُراد به جميع الكُتب؛ لأنّ ظاهرُ الآيةِ يدلُّ على أَنَّه لا نَبيَّ إلاَّ ومعه كتابٌ، أنزل فيه بيانُ الحق: طال ذلك الكتابُ، أم قصُرَ، ودُوِّنَ، أَو لَمْ يُدَوَّن، وكان ذلك الكتابُ مُعجزاً، أَمْ لم يكن.

أمّا القول بأنّه مفرد في موضع الجمع، فالباحثان يؤيدان قول ابن عادل: إنّه ضعيف(٣٥).

ومثل هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فالْتقَى الماءُ علَى أمْرٍ قَدْ قُدِر﴾ [القمر:١٢]، فالماء المذكور في الآية: هو ما خرج من الأرض، وما نزل من السماء(٣٦). أي إنّ الماء المذكور في الآية يراد به ماءين: ماء الأرض وماء السّماء؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿التقى﴾ لا يكون إلاّ لاثنين؛ ولأنّه اسم جنس، فقد اُكتفي بلفظ المفرد، ولم يقل: (الماءان) ولو كان ذلك لكان

---

٣٣ – ينظر: الزمخشري، (١٤٠٧ هـ)، الكشاف، (١/ ٢٥٦)، وابن عطية، (١٤٢٢ هـ)، المحرر الوجيز، (١/ ٢٨٦)، والعكبري، (د. ت)، التبيان، (١/ ١٧١)، والثعالبي، (١٤١٨ هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (١/ ٤٣١).

٣٤ – ينظر: ابن عادل، (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٥٠٥).

٣٥ – ينظر: ابن عادل، (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب (٣/ ٥٠٥).

٣٦ – ينظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (١٣٨١ هـ)، مجاز القرآن، (٢/ ٢٤٠).

جائزاً، إلا أن الماء اسم يجمع مَاء الأرض وماءَ السماء[٣٧]، فهو اسم جنس يقع على الأنواع المختلفة كما يقع على النوع الواحد[٣٨].

ويظهر للباحِثينِ أنّ لفظ (الماء) قد جاء على الأصل، فهو مفردٌ لفظًا وإن كان مثنًى معنى، ولأنّه اسم جنس جاز إسناده للفعل (التقى)، الذي يقتضي أن يكون فاعله مثّنى، ولعل ذلك لاعتبار ما سيكون، حيث يتحد الماءان: ماء الأرض وماء السّماء ليصبحا ماءً واحدًا هائلاً، هو ماء (العذاب).

ومثل هذا كثير من ألفاظ اسم الجنس الواردة في القرآن الكريم مما لا يثنى ولا يُجمع[٣٩].

ثانيًا: ما جاء من اسم الجنس مخالفًا لأصله:

سبق الإشارة –فيما مضى– إلى أنّ الأصل في اسم الجنس ألّا يُثنى ولا يُجمع؛ لدلالته على الجنس قليله وكثيره، كالتمر والشعير، فهو لا يجمع قياساً، بل يقتصر على ما سمع، أو ما جاء في ضرورة شعر أو نادر كلام[٤٠].

ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر[٤١]:

تَرْمِي الفِجَاجَ والفَيافِي وَالقَصا بأعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَذَى

---

٣٧ – ينظر: الزجاج، (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، (٥/ ٨٧)، والقيسي، مكي بن أبي طالب (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، (٢/ ٦٩٨)، الجوزي، (١٤٢٢هـ)، زاد المسير في علم التفسير، (٤/ ١٩٩)، والعكبري، (د.ت)، التبيان في إعراب القرآن، (٢/ ٢٤٩).

٣٨ – ينظر: البقاعي، (د. ت)، نظم الدرر، (١٩/ ١٠٥).

٣٩ – من ذلك لفظ (الطور) اسْمُ جِنْسٍ لِلْجِبَالِ فِي لُغَةِ الْكَنْعَانِيِّينَ، نُقِلَ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ [ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م) التحرير والتنوير (١/ ٥٤٢)]

٤٠ – ينظر: الأندلسي، (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م)، التذييل والتكميل (١/ ٢٢٢).

٤١ – من غير نسبة في: السيرافي، (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، (٤/ ٢٥٩)، والإستراباذي، رضي الدين، (١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م)، شرح الشافية: (٢/ ٢٠٩)، و(٤/ ١٥٥)، وابن عقيل، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)، المساعد:(٣/ ٤٨٨)، وناظر الجيش، (١٤٢٨ هـ)، تمهيد القواعد (٩/ ٤٨٤٨).

فـ(أعينات) جمع عَيْن، جمعه للضرورة(٤٢). وقيل: جُمع لقصد بيان الأنـواع(٤٣). وربـما جمعه لإضافة دلالة اقتضاها سياق النص الشعري.

وقول الشاعر(٤٤):

لأصبح الْقَوْم قد بادوا وَلم يَجدوا عِنْد التفَرُّق فِي الْهَيْجَا جمَالَيْن

ثنّى الجمع (جمالين) على تأويل الجماعتين والفرقتين(٤٥)، أي: أراد جمـالًا لهـذه الفرقـة، وجمالًا لهذه الفرقة(٤٦).

وقد يثنى اسم الجنس إذا اختلفت أنواعه(٤٧)، كـما في قولـه صـلى الله عليـه وسـلم في المؤمن والكافر: " لا تتراءى ناراهما "(٤٨). فقد ثنّى لفظ (نار)، وهو اسم جنس؛ لإرادة التعدد والاختلاف.

---

٤٢ – ينظر: السيرافي، (٢٠٠٨مـ)، شرح كتاب سيبويه، (٤/ ٢٥٩)، والاستراباذي، (١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م)، شرح الشافية: (٢/ ٢٠٩–٢٠٨).

٤٣ – ينظر: ناظر الجيش، (١٤٢٨ هـ)، تمهيد القواعد (٩/ ٤٨٤٨).

٤٤ – البيت دون نسبة في: الزمخشري، (١٩٩٣م)، المفصل، ص: (٣٣، ٢٣٢)، والإستراباذي، رضي الدين، (١٩٩٦م)، شرح الكافية: (٣/ ٣٦٣)، والأندلسي، أبو حيان، (١٤١٨هـ ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب: (٢/ ٥٤٩)، وناظر الجيش، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، (١/ ٤٠٥)، والسيوطي، جلال الدين، (د. ت)، همع الهوامع، (١/ ١٥٤).

٤٥ – ينظر: ابن يعش، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م)، شرح المفصل، (٣/ ٢٠٩–٢٠٨).

٤٦ – ينظر: السيرافي، (٢٠٠٨ م)، شرح كتاب سيبويه (٢/ ٩٤).

٤٧ – ينظر: ابن الخباز، (١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، ص: (١٦٩ – ١٧٠).

٤٨ – الحديث: "عَنْ جَرِيرِ بن عبد اللهَّ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ سَرِيَّةً إِلَى خَثْعَمَ فَاعْتَصَمَ نَاسٌ بِالسُّجُودِ فَأَسْرَعَ فِيهِمْ الْقَتْلَ فَبَلَغَ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَ لهم بِنِصْفِ الْعَقْلِ وقال أنا بَرِيءٌ من كل مُسْلِمٍ يُقِيمُ بين أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ قالوا يا رَسُولَ اللهَّ وَلِمَ قال لا تَتَرَاءَى نَارَاهُمَا". ينظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (١٣٨٣هـ– ١٩٦٣م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٧٧)، والشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (١٩٧٣م)، نيل الأوطار من أحاديث سيد =

وقد جاء مثل هذا في آيات الذكر الحكيم، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً فالْتقَى الماءُ علَى أمْرٍ قَدْ قُدِر﴾ [القمر:١٢]، فقد قُرئ- خلافا للمشهور: ﴿... فَالتقَى الماءان ... ﴾[القمر:١٢] بهمزة وألف ونون مكسورة، عن الجحدري ومحمد بن كعب، والماوان -بالواو-، والمايان -بالياء- عن الحسن(٤٩)، فعلى هذه القراءة، يكون قد ثُنّي اسم الجنس؛ لاختلاف أنواعه(٥٠)؛ إذ أراد ماء الأرض وماء السماء، وهما ماءان مختلفان. يقول الرازي: "فتثَنَّى أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ عَلَى تأويل صنف، تجمع أَيْضًا، يقَالُ: عِنْدِي تَمْرَانِ وَثَمُورٌ وَأَتْمَارٌ عَلَى تَأْوِيلِ نَوْعَيْنِ وَأَنوَاعٍ مِنْهُ وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ: فَالْتقَى الْمَاءُ"(٥١).

ومثله قول الراجز(٥٢):

وَبلْدَةٍ قَالِصَةٍ أمواؤها يَسْتَنّ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَفيَاؤُهَا

فقد جمع (ماء) على (أمواء)، وأصل الهمزة هاء(٥٣)؛ لأنّه أراد تعدد الأنواع(٥٤).

=

الأخيار شرح منتقى الأخبار، (٨/ ١٧٦)، وينظر: الفارسي، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، المسائل الحلبيات، (ص:٦٢).

٤٩ - ينظر: ابن خالويه، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (ص:١٤٨)، والجوزي، (١٤٢٢ هـ)، زاد المسير، (٤/ ١٩٩).

٥٠ - ينظر: النحاس، (١٤٢١ هـ)، إعراب القرآن، (٤/ ١٩٤)، والبيضاوي، (١٤١٨ هـ)، أنوار التنزيل = تفسير البيضاوي، (٥/ ١٦٥).

٥١ - الرازي، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب= التفسير الكبير، (٢٩/ ٢٩٦).

٥٢ - لم يعرف قائله، وهو من غير عزو في: ابن جني، (١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، (١/ ١٠٠)، وابن الخباز، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، ص: (١٧٠)، والإشبيلي، ابن عصفور، (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، (١/ ٢٣٠)، والإستراباذي، رضي الدين، (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)، شرح شافية ابن الحاجب، (٣/ ٢٠٨)، (٤/ ٤٣٧)، والأندلسي، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٤٣٧.

٥٣ - ينظر: ابن جني، (١٩٨٥م) سر صناعة الإعراب (١/ ١٠٠).

٥٤ - ينظر: ابن الخباز، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، ص: (١٧٠).

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ [الأنفال:١٥](٥٥).

فلفظ (الأدبار) جمع (دُبُر)، وهو اسم جنس، وقد جاء في هذه الآية مجموعًا؛ لإرادة الأفراد. يقول الرازي: "وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: فَلا تَوَلُّوهُمُ الْأَدْبارَ أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ يُوجَدُ بِهِ ينبَغِي أَنْ يثبُتَ وَلَا يوَلِّيَ دُبرَهُ، فلَيْسَ الْمَنْهِيُّ هُنَاكَ تَوْلِيتهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ بَلِ الْمَنْهِيُّ أَنْ يوَلِّيَ وَاحِدٌ مِنهُمْ دُبرَهُ، فَكُلُّ أَحَدٍ مَنْهِيٌّ عَنْ تَوْلِيَةِ دُبُرِهِ، فَجَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ بِرَأْسِهِ فِي الْخِطَابِ ثُمَّ جَمَعَ الْفِعْلَ بِقَوْلِهِ: فَلا تَوَلُّوهُمُ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِقَوْلِهِ: الْأَدْبارَ"(٥٦).

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا **أَسْلِحَتَهُمْ** فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ ...﴾ [النساء:١٠٢].

فلفظ (أسلحة)، جَمْعُ سِلَاحٍ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ يضم كلّ آلَةِ حَرْبٍ مصنوعة من الْحَدِيدِ، كالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْحَرْبَةُ وغيرها. وَهُوَ يُذَكَّرُ وَيؤَنَّثُ. وَقيل: التَّذْكِيرُ فيه أَفْصَحُ من التأنيث، وَلِذَلِكَ جَمَعُوهُ عَلَى أَسْلِحَةٍ(٥٧)؛ لتعدد أنواعه.

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ [البقرة:٢٦٦].

في لفظ (نخيل) قولان: أحدهما أنّه اسم جمع، والآخر أنّه جمع (نخل)، وهو اسم جنس(٥٨)، ويكون قد جُمع اسم الجنس لتعدد أنواعه.

ويبدو للباحثين أن لفظ (نخل) اسم جنس، وقد جاء مجموعًا؛ لأنّ مقام السياق مقام تكثير ومبالغة في النعيم الذي يملكه أحد الرجلين، قبل أن يصيبه الكِبْرُ، فآل إلى الهلاك والفناء، بعد أن كان نعيمًا كثيرًا متنوّعًا ومتعددًا، ولذلك جاءت جميع الكلمات في هذا المقام جمعًا (نخيل، وأعناب، والثمرات).

---

٥٥ – مثله في [آل عمران: ١١١]، و[الأحزاب: ١٥]، و[الفتح:٢٢]، و[الحشر:١٢].

٥٦ – الرازي، (١٤٢٠ هـ)، مفاتيح الغيب= تفسير الرازي (٢٩/ ٣٢٢).

٥٧ – ينظر: الطاهر بن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير (٥/ ١٨٧).

٥٨ – ينظر: السمين الحلبي، (د.ت)، الدر المصون (٢/ ٥٩٥)، وابن عادل، (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، (٤/ ٤٠٣).

المبحث الثاني

اسم الجمع: استعماله ودلالاته في القرآن الكريم

الأصل في اسم الجمع ألّا يثنى؛ لدلالة الجمع على التثنية، وهو أيضًا لا يُجمع؛ لعدم الحاجة إلى ذلك، إلّا إن أُريد تكثير الجنس، أو التأويل بالجماعتين.

كذلك لا يثنى اسم الجمع؛ لأنّ الغرض منه الدلالةُ على الكثرة، أمّا التثنيةُ فهي تدلّ على القلّة، فهما معنيان متناقضان. فلا يجتمعان في كلمة واحدة، وما جاء من ذلك، من نحو: إبلين، وغنمين، وجمالين، فهو على تأويلِ الإفراد(٥٩).

واسم الجمع ينقسم من حيث التثنية والجمع على قسمين: قسم يرادُ بهِ التكثيرُ فقَط ولا يرادُ بهِ ضروبٌ مختلفة، وهذا لا يثنى ولا يُجمع. وقسمٌ يرادُ بهِ الضروبُ المختلفةٌ، وهو الذي لا يمتنع منهُ جَمْعٌ أو تثنيه، قالوا: إبلانِ؛ لأنَّهُ اسمٌ لم يكسر. وقالَ: لِقَاحانِ سَوداوانِ؛ لأنَّهم لم يقولوا: لِقَاحٌ واحدةٌ وهو في إبْلٍ أَقوى لأَنهُ لم يكسرْ(٦٠).

وقد ورد اسم الجمع في القرآن الكريم، على أصله من حيث لزوم الإفراد، وجاء في مواضع أخرى مخالفًا للأصل، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: ما جاء من اسم الجمع على أصله:

وشواهده في القرآن الكريم على النحو الآتي:

قال تعالى: ﴿ الحمد لله ربِّ العالمين ﴾ [الفاتحة: ١].

فلفظ (العالمين)، اسم جمع ليس له واحد من لفظه، وهو يجرى مجرى الجمع السالم(٦١)، ولا تجوز تثنيته ولا جمعه. يقول الزجاج: "وَهُوَ جَمْع عَالَم، تَقول: هُؤلاءِ عَالَمُونَ، ورأيتُ عالَمِين، ولا واحدَ لعَالَمٍ منْ لَفْظه لأن عالَماً جمع لأشياء مختلفة، وأنْ جُعل (عَالَم) لواحد منها صار جمعاً لأشْياء مُتَفِقَة"(٦٢)، وقال العكبري:" وَالْعَالَمُ: اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِلْجَمْعِ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ فِي اللَّفْظِ،

---

٥٩ – ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م)، شرح المفصل (٣/ ٢٠٩).

٦٠ – ينظر: ابن السراج، (١٤١٧هـ– ١٩٩٦م)، الأصول في النحو، (٣/ ٣٣).

٦١ – ينظر: السمين الحلبي، (د. ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (١/ ٤٦)، وابن عادل، (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، (١/ ١٨١).

٦٢ – الزجاج، (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، (١/ ٤٦).

وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْعِلْمِ عِنْدَ مَنْ خَصَّ الْعَالَمَ بِمَنْ يعْقِلُ، أَوْ مِنَ الْعَلَامَةِ عِنْدَ مَنْ جَعَلَهُ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ"(٦٣).

ومثله في قوله تعالى: ﴿كَانَ **النَّاسُ** أُمَّةً وَاحِدَةً فبعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِين... ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فلفظ (النّاس) اسم جمع لا واحد له من لفظه، واللام فيه لاستغراق الجنس(٦٤)، وهو مما لا يجوز تثنيته ولا جمعه. ومثله لفظ (أناس)، كما في قوله تعالى: ﴿... قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ...﴾ [البقرة: ٦٠](٦٥).

ومثله-أيضًا- في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ **وَأَهْلَكَ** إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود: ٤٠].

فلفظ (أهل) اسم جمع لا واحد له من لفظه، وهو لا يثنّى ولا يُجمع، وَأَهْلُ الرَّجُلِ قَرَابَتُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ(٦٦). ولفظ الأهل مذكر في اللفظ والمعنى(٦٧).

ومثله في قوله تعالى: آ﴿آ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ...﴾ [الأنعام: ١٤٣].

فلفظ (الضأن) اسم جمع، لا واحد له من لفظه، ولا يثنى ولا يُجمع، وقيل: يجمع على ضَئِين. وقيل: جمع تكسير، وهو جمع ضائن للذكر وضائنة للمؤنث، وكذلك (المعز) اسم جمع لا واحد له، ولا يثنى ولا يُجمع(٦٨).

---

٦٣ - العكبري، (د. ت)، التبيان في إعراب القرآن، (١/ ٥).

٦٤ - ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٢/ ٣٠٠).

٦٥ - ينظر: ابن عادل، (١٤١٩ هـ -١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٣٩٢).

٦٦ - ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (١٢/ ٧٢).

٦٧ - ينظر: السيرافي، (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م)، شرح أبيات سيبويه، (١/ ٩٧).

٦٨ - ينظر: البيضاوي، (١٤١٨ هـ)، أنوار التنزيل= تفسير البيضاوي، (٢/ ١٨٦)، والسمين الحلبي، (د. ت)، الدر المصون (٥/ ١٩٣)، وابن عادل، (١٤١٩ هـ -١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، (٨/ ٤٧٨)، ودرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، (١٤١٥هـ)، إعراب القرآن وبيانه، (٣/ ٢٥٢- ٢٥٣).

ويبدو أنّ الأقرب أنّه اسم جمع، كالإبل، لا واحد له من لفظه؛ لأنّه – بحسب ما وقف عليه الباحثان– لم يُسمع له مفرد.

ومثله في قوله تعالى: ﴿فعَسَى رَبِّي أَنْ يؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيرْسِلَ عَلَيهَا **حُسْبَانًا** مِنَ السَّمَاءِ فتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف: ٤٠].

فـ(الْحُسْبَانُ) اسْمُ جَمْعٍ وَلَيْسَ لَهُ مُفْرَدٌ، وهو يطلق على سِهَامٍ قِصَارٍ يرْمَى بِهَا، وذلك فِي طَلْقٍ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: اسْمُ جَمْعِ حُسْبَانَةٍ وَهِيَ الصَّاعِقَةُ، وهو على هذا اسم جنس جمعي. وَقِيلَ: اسْمٌ لِلْجَرَادِ(٦٩). وقيل: الحُسْبانُ: مصدرُ حَسَب الشيءَ يَحْسُبه، أي: أَحْصاه. وهو مصدرٌ، كالغُفْرانِ والبُطْلانِ بمعنى الحِساب، أي: مقداراً حَسَبه الله وقَدَّرَه، وهو الحُكْمُ بتخريبه(٧٠).

ويبدو أنّ القول الأول هو الأقرب إلى الظاهر، فـ(الْحُسْبَانُ) اسْمُ جَمْعٍ، ليس له مفرد.

أمّا في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

فلفظ (ولد)، اسم جمع مُفْرَدُهُ مِثْلُهُ، أَيِ اتَّخَذَ أَوْلَادًا، وَ(الْوَلَدُ) يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَالَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا أَرَادُوا أَنَّهُ اتَّخَذَ بنَات(٧١).

ومثله في قوله تعالى: ﴿ولقد أرسلنا من قبلك رسلًا إلى قومهم فجاؤوهم بالبينات...﴾ [الروم:٤٧].

فأتي اسم الجمع (قوم) مسندًا إلى ضمير الجمع، ولم يؤتَ به جمعًا؛ لأنَّه بلفظه دالٌّ على أكثرَ مِن اثنين، وليس له واحدٌ من لفظِهِ ولا هو على صيغةٍ مختصَّةٍ بالتكسيرِ، ومفردُه رَجُل، واشتقاقُه من قام بالأمرِ يقُوم به(٧٢).

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن ٦].

فلفظ (النجم)، في هذا الموضع، اسم جنس يُراد النبَاتِ وَالْحَشِيشِ الَّذِي لَا سُوقَ لَهُ، فهُوَ مُتَّصِلٌ بِالتُّرَابِ(٧٣)، فهو على هذا المعنى اسم جنس لا تجوز تثنيته ولا جمعه.

---

٦٩ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (١٥/ ٣٢٥).

٧٠ – السمين الحلبي، (د.ت)، الدر المصون (٧/ ٤٩٦).

٧١ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (١٧/ ٥٠).

٧٢ – ينظر: السمين الحلبي، (د.ت)، الدر المصون (١/ ٣٦٠).

٧٣ – ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٢٧/ ٢٣٦).

وأمّا في قوله تعالى: ﴿والنّجمِ إذا هوى﴾ [النحم:١].

فالنجم اسْمَ جَمْعٍ عَلَى نُجُومِ السَّمَاءِ، وَيُطْلَقُ مُفْرَدًا، فيُجْمَعُ عَلَى نُجُومٍ، كما في قَولـه تعَالَى: ﴿وَإِدْبارَ النُّجُومِ﴾ [الطّور: ٤٩](٧٤).

وفي قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ... ﴾ [آل عمران:١٤].

فلفظ (الخيل) اسم جمع لا مفرد له من لفظه، فهو كالقَوْم، والنساء والرهط. وقيل: إنّه جمع تكسير، واحده (خائل)، فهو نظير راكب وركب. وفي هذا خلاف بين سيبويه والأخفش، فسيبويه يجعله اسم جمع، أمّا الأخفش فيجعله جمع تكسير(٧٥).

ويبدو أنّ القول الأول أقرب إلى الصواب، فهو ليس على وزن من أوزان جمع التكسير. ولم يُسمع له مفرد، بحسب ما وقف عليه الباحثان.

ومثله في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبَابِيلَ﴾ [الفيل:٣].

فلفظ أبابيل صفة لـ(طير)، وهي الجماعات شيئاً بعد شيء، وهو اسم جمع ليس له مفرد من لفظه، وقيل: واحده: (إبَّول) ك (عِجَّول)، وقيل: (إبَّال)، وقيل: (إبِّيل) مثل سكين، وقيل: «إبَّالة» بالتشديد، وقيل: (إبالة) مخففة(٧٦).

ويبدو أنّ الأقرب إلى الصواب أنّ (أبابيل): اسم جمع لا يأتي له مفرد من لفظه؛ لأنّه لم يُسمع له مفرد-فيما وقفنا عليه-، فهو كعبابيد.

ومثل هذا كثير في القرآن الكريم من أسماء الجمع التي لا واحد لها من ألفاظها، ولم تثنّ ولم تجمع(٧٧).

---

٧٤ - ينظر: ابن عاشور، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (٢٧/ ٢٣٦).

٧٥ - ينظر: السمين الحلبي، (د.ت)، الدر المصون (٣/ ٥٩)، وابن عادل، (١٤١٩ هـ -١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، (٥/ ٧٦)، والبقاعي، (د.ت)، نظم الدرر، (٤/ ٢٧١).

٧٦ - ينظر: ابن جني، (١٩٨٥)، سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٠٩)، وابن عادل، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٤٩٩- ٥٠٠).

٧٧ - ينظر على سبيل المثال: لفظ: (فريق) [البقرة: ٧٥، ١٠٠، ١٠١]، [آل عمران:٢٣]، و[النساء:٧٧]، ولفظ: (عصبة) [يوسف:٨]، و(نسوة)[يوسف:٣٠]، و(نفير) [الإسراء:٨]، =

ثانيًا: ما جاء من اسم الجمع مخالفًا لأصله:

نصّ النحويون على أنه لا يجوز تثنية اسم الجمع؛ لأنّ الجمع يتضمن التثنية(٧٨)، إلا في ضرورة شعر، أو نادر كلام، نحو قوله(٧٩):

وكلُّ رَفيقَي كُلِّ رَحلٍ – وإِنْ هُما تعَاطَى القَنا قوْمَاهمَا – أَخَوانِ

فثنى قومًا، وهو اسم جمع(٨٠).

والظاهر أنّه ثنّى (قومًا)، وهو اسم جمع؛ لإرادة الكثرة والجنس، لا التثنية حقيقة(٨١).

وكذلك جاءت تثنيته اسم الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين(٨٢) كما في قوله عليه الصلاة والسلام: " مَثَلُ المُنافِقِ كالشاة العائِرة بين الغَنَمَيْنِ"(٨٣).

ونظير هذا ما جاء في آيات الذكر الحكيم، كما في قوله تعالى:﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا..﴾ [آل عمران:١٣]، فثنى (فئتين) على تأويل الجماعتين أو الفرقتين(٨٤).

=

و(نساء) [الأحزاب:٥٥، ٥٩]، و(قوم) [الحجرات:١١]، (ألفاف) [النبأ:١٦]، و(الإبل) [الغاشية:١٧]، و(رَكُوب) [يس:٧٢]، و(لفيفا) [الإسراء:١٠٤]، وقيل: هو مصدر لف يلف لفيفا نحو النذير والنكير من لف الشيء يلفه لفا (ينظر: درويش، محيي الدين (١٤١٥هـ) إعراب القرآن وبيانه، ٥/ ٥١٠)

٧٨ – ينظر: ابن مالك، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، (١/ ١٠٥).

٧٩ – البيت للفرزدق، ينظر: الفرزدق، (د.ت)، ديوان الفرزدق(ص:٨٧٠).

٨٠ – ينظر: الأندلسي، أبو حيان (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م)، التذييل والتكميل (١/ ٢٢٢)، والبغدادي، (١٣٩٣هـ – ١٤١٤)، شرح أبيات مغني اللبيب، (٤/ ٢٠٨).

٨١ – ينظر: الفارسي، أبو علي، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)، المسائل الحلبيات، (ص:٦٨).

٨٢ – ينظر: ابن مالك، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، (١/ ١٠٥)، والدماميني، (د. ت)، تعليق الفرائد (١/ ٢٨٤).

٨٣ – تمام الحديث: " مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير في هذه مرة وفي هذه مرة لا تدري أيها تتبع"، ينظر: النسائي، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، المجتبى من السنن، (٨/ ١٢٨).

٨٤ – ينظر: ابن مالك، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، (١/ ١٠٥)، والدماميني، (د. ت)، تعليق الفرائد (١/ ٢٨٤).

وقد يُقال: إنّ التثنية في الآيتين والحديث ليست تثنية حقيقة، وإنّما يراد بها التكثير والجنس، كما هو الحال في بيت الفرزدق السابق، وكما هو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ..﴾[الملك:٤]؛ إذ ليس مرادًا بالكرتين التثنية حقيقة، بل المراد به: ارجع البصر كرات، لقوله تعالى: ﴿آ ... ينقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك:٤]،أي: مزدجرًا وهو كليل(٨٥).

ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿آ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران:١٥٥].

فلفظ (الجمعان) اسم جمع، جاءت تثنيته على تأويل الجماعتين أو الفرقتين(٨٦)، وذهب السمين الحلبي إلى أنّ تثنيته حقيقية؛ لاختلاف الأنواع، فهو يقول:" إنما ثُنِّي وإن كان اسمَ جمع وقد نَصَّ النحاةُ على أنه لا يثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا شذوذاً لأنه أُريد به النوعُ، فإنَّ المعنى: جَمْعُ المؤمنين وجَمْعُ المشركين، فلما أُريد به ذلك ثُنِّي"(٨٧)، وهذا القول نقله ابن عادل(٨٨).

ويبدو أنّ ما ذهب إليه السمين الحلبي هو الأقرب للصواب؛ إذ المراد بالجمعين: جمع المسلمين وجمع المشركين يوم أُحُدٍ. وكأنّه قد أُريد بالتثنية-هنا- التمييز بين الفريقين، أي فريق المؤمنين وجمعهم، وفريق الكافرين وجمعهم، فلا يكونان جمعًا واحدًا. وهذا ما يؤيده قول السيرافي:" لا يثنى إلا فيما ثنته العرب وإنما تثنيه العرب فيما يذهبون فيه مذهب شيئين مختلفين، كقولهم: (إبلان) أرادوا (إبل) قبيلة و (إبل) قبيلة أخرى أو (إبلا سوداء) و (إبلا حمراء) كأنهم قالوا قطعتان من الإبل وكذلك لقاحان على ما ذكره سيبويه"(٨٩).

---

٨٥ – ينظر: ابن مالك، (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، (١/ ١٨٦).

٨٦ – ينظر: ابن يعيش، (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م)، شرح المفصل (٣/ ٢٠٧)، وابن مالك، (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، (١/ ١٠٥)، والدماميني، (د. ت)، تعليق الفرائد (١/ ٢٨٤).

٨٧ – السمين الحلبي، (د. ت)، الدر المصون (٣/ ٤٥١).

٨٨ – ينظر: ابن عادل، (١٤١٩ هـ –١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، (٦/ ٣).

٨٩ – ينظر: السيرافي، (٢٠٠٨ م)، شرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٦٧).

الخاتمة

في ختام هذا البحث، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

- الغالب في الأسماء الإفراد والتذكير، وهو الأصل فيها، وكُلّ ما حُمل على الاسمية من أسماء الجنس جرى مجراها إلّا أن تختلف أنواعه، أو كان دالًا على التعدد، أو اقتضى السياق ذلك.
- لا يثنى اسم الجمع ولا يُجمع في القرآن الكريم، إلّا إن تعددت أنواعه، أو أُريد الكثرة والجنس، أو التأويل بالجماعتين أو الفرقتين.
- لا يثنى ولا يجمع من الأسماء إلّا ما دعت الحاجة فيه إلى التثنية أو الجمع.
- الدلالة على الجنس تغني عن التثنية والجمع؛ لدلالتها على الجنس قليله وكثيره، وهذا ما نجده في أسماء الأجناس.
- ورد اسم الجنس في القرآن الكريم في صورتين: إحداهما: أن يرادَ بِهِ التكثيرُ فقَط، فهو لا يثنى ولا يُجمع. أو يرادُ بِهِ أنواعًا مختلفة، فهو يثنى ويجمع.
- ورد اسم الجمع في القرآن الكريم في صورتين: إحداهما: أن يرادَ بِهِ التكثيرُ فقَط، فهو لا يثنى ولا يُجمع. أو يكون مؤولا بالجماعتين أو الفرقتين، فلا مانع من تثنيته أو جمعه.
- تبيّن مع خلال البحث أنّ للسياق دورًا كبيرًا في مخالفة اسم الجنس واسم الجمع للأصل، لإضافة دلالة اقتضاها السياق النصي.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (ت:٦٠٦هـ)، (١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمد الطناجي، طاهر أحمد الزاوي، (ط.١)، المكتبة الإسلامية.

٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، (ط.١)، دار القلم – دمشق.

٣. ابن خالويه، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (د. ط)، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤. ابن الخباز، أحمد بن الحسين، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)، توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق: الدكتور فايز زكي محمد دياب، (ط.٢)، دار السلام للطباعة، القاهرة، مصر.

٥. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: ٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط.٣)، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٦. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨ه)، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط.١)، دار الكتب العلمية – بيروت.

٧. ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، (١٤١٩ هـ -١٩٩٨م)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، (ط.١)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٨. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، (د.ط)، الدار التونسية للنشر – تونس.

٩. ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت: ٥٤٢ه)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط.١)، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠. ابن عقيل، بهاء الدين (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، المساعد على تسهيل الفوائد، (ط.١)، منشورات: جامعة أم القرى، ودار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة.

١١. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر.

١٢. ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢ه)، (١٤١٠ه - ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (ط.١)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

١٣. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط:١)، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

١٤. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، (ط. ٣)، دار صادر – بيروت.

١٥. ابن يعش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، (ط.١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٦. أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ)، (١٣٨١ ه)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سزكين، (ط.١)، مكتبة الخانجى-القاهرة.

١٧. الإستراباذي، رضي الدين، (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقق محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

١٨. الإستراباذي، رضي الدين، (١٩٩٦م)، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط.٢)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

١٩. الإشبيلي، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي (ت:٦٦٩هـ)، (١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، (ط: ١)، مكتبة لبنان.

٢٠. الأفغاني، سعيد محمد بن أحمد، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، (ط:١)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢١. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (ط.١)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢٢. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، التذييل والتكميل. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، (ط.١)، دار القلم – دمشق.

٢٣. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، (ط.١)، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت.

٢٤. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٣٩٣هـ - ١٤١٤)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، (ط: ٢)، دار المأمون للتراث، بيروت.

٢٥. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، (د.ط)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٦. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، (١٤١٨هـ)، تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط.١)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٧. الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (١٤١٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (ط.١)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٨. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف (٨١٦هـ)، (د.ت)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (د.ط)، (دار الفضيلة)، القاهرة– مصر.

٢٩. الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت:٥٩٧هـ)، (١٤٢٢هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط.١)، دار الكتاب العربي – بيروت– لبنان.

٣٠. الحملاوي، أحمد بن محمد، (د.ت)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، (د.ط)، مكتبة الرشد الرياض.

٣١. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، (١٤١٥هـ)، إعراب القرآن وبيانه، (ط.٤)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، و(دار ابن كثير – دمشق – بيروت).

٣٢. الدماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (ت:٨٢٧هـ)، (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، (ط: ١)، مطبعة الفرزدق، بيروت، لبنان.

٣٣. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، (١٤٢٠هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، (ط.٣)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٤. الزجّاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (المتوفى: ٣١١هـ)، (١٤٠٨ه – ١٩٨٨ م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط:١)، عالم الكتب – بيروت.

٣٥. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، (ت:٥٣٨هـ)، (١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، (د. ط)، مكتبة الهلال – بيروت.

٣٦. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: ٧٥٦هـ)، (د. ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دار القلم، دمشق.

٣٧. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله المرزبان (ت:٣٦٨هـ)، (٢٠٠٨مـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (ط.١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:٩١١هـ)، (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، المكتبة التوفيقية – مصر.

٣٩. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (١٩٧٣م)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، (د. ط)، دار الجيل، بيروت.

٤٠. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، (١٩٧٦م)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.ط)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤١. العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب، (١٤٢٨ ه – ٢٠٠٧ م)، المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، (ط:٣)، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٤٢. الفارسي، أبو علي، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)، المسائل الحلبيات، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، (ط:١)، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٤٣. الفرزدق، (د. ت)، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبدالله الصاوي، (د. ط)، مطبعة الصاوي، القاهرة– مصر.

٤٤. القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، (١٤٠٥هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٥. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت:١٠٩٤ه)، (١٤١٩هـ– ١٩٩٨م)، الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، (ط.٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٦. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط.١)، دار الفكر العربي.

٤٧. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت: ٧٧٨ هـ) (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، (ط.١)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

٤٨. النحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨ه)، (١٤٢١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط.١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، المجتبى من السنن، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط:٢)، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، سوريا.

Romanization of Resources

1. Ibn Al-Atheer, Majdu-Deen Abu Al-Sa'aadaat (d: 606h), (1383h-1963), Al-Nihaayah fi Ghareeb Al-Hadith Wal-Athar, Verifier: Mahmoud Mohammed Al-Tanahy and Taher Ahmed Al-Zawy, 1st ed., Islamic Library.
2. Ibn Jinni, Abu Al-Fath 'Othman, (1985), Sirru Sinaa'at Al-I'raab, Verifier: Hasan Hindawy, 1st ed., Al-Qalam House.
3. Ibn Khalawaih, (w. d.), Mukhtasar fi Shawaath Al-Qur'an min Kitaab Al-Badee', (w. ed.), Al-Mutanabbi Library, Cairo.
4. Ibn Al-Khabbaz, Ahmed bin Al-Husain, (1428h-2007), Tawjeeh Al-Lam' Sharh Kitaab Al-Lam' Li-Ibn Jinni, Verifier: Dr. Faiz Zaki Mohammed Diyab, 2nd ed., Al-Salam House for Printing, Cairo, Egypt.
5. Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Mohammed bin Al-Sirry bin Sahl (d: 316h), (1417h-1996), Al-'Usoul fi Al-nahw, Verifier: 'Abdul-Husain Al-Fatly, 3rd ed., Al-Resalah Foundation, Beirut – Lebanon.
6. Ibn Sayyidih, Abu Al-Hasan 'Ali bin Ismail Al-Mursi (d: 458h), (1421h-2000), Al-Muhkam Wal-Muheet Al-A'zham, Verifier: 'Abdul-Hameed Hindawy, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
7. Ibn 'Adel, Abu Hafs Siraju-Deen 'Omar bin 'Ali bin 'Adel Al-Hanbali Al-Demashqi Al-Nu'many (d: 775h), (1419h-1998), Al-Lubaab fi 'Uloum Al-Kitaab, Verifier: 'Adel Ahmed 'Abdul-Mawjoud and Sheikh 'Ali Mohammed Mu'awwadh, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
8. Ibn 'Aashour, Mohammed Al-Taher bin Mohammed bin Mohammed Al-Taher bin 'Aashour Al-Tounisi (d: 1393h), (1984), Al-Tahreer Wal-Tanweer, (w. ed.), Tunisian House for Publishing – Tunisia.
9. Ibn 'Atiyyah, Abu Mohammed 'Abdul-Haq bin Ghalib (d: 542h), Al-Muharrer Al-Wajeez fi Tafseer Al-Kitaab Al-'Azeez, Verifier: 'Abdul-Salam 'Abdul-Shafi Mohammed, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
10. Ibn 'Aqeel, Baha'u-Deen, (1400h-1405h), Al-Musaa'id 'ala Taseheel Al-Fawaa'id, Verifier: Dr. Mohammed Kamil Barakat, 1st ed., Publisher: 'Umm Al-Qura University, Al-Fikr House – Damascus, and Al-Madani House – Jeddah.
11. Ibn Faris, Abu Al-Husain Ahmed bin Zakariya, (1399h-1979), Mu'jam Maqaayees Al-Lughah, Verifier: 'Abdul-Salam Mohammed Haroun, (w, ed.), Al-Fikr House, Beirut.
12. Ibn Malik, Abu 'Abdullah Jamalu-Deen Mohammed bin 'Abdullah (d: 672h), (1410h-1990), Sharh Taseheel Al-Fawaa'id, Verifier: Dr. 'Abdul-Rahman Al-Sayyid and Dr, Mohammed Badawi Al-Makhtoun, 1st ed., Hajr for Printing, Publishing, Distributing and Advertising.
13. Ibn Malik, Abu 'Abdullah Jamalu-Deen Mohammed bin 'Abdullah bin Malik Al-Ta'y Al-Jayya'y, (1402h-1982), Sharh Al-Kaafiyah Al-Shaafiyah, Verifier: 'Abdul-Mun'im Ahmed Hareedy, 1st ed., 'Umm Al-Qura Publications – Center of Scientific Research and Islamic Heritage Revival – College of Shari'ah and Islamic Studies, Makkah.

14. Ibn Manzhour, Mohammed bin Makram bin 'Ali Abu Al-Fadhl Jamalu-Deen Ibn Manzhour Al-Ansary Al-Ruwaifi'y Al-Ifreeqy (d: 711h), (1411h), Lisaan Al-'Arab, 3rd ed., Sader House, Beirut.
15. Ibn Ya'eesh, Ya'eesh bin 'Ali bin Ya'eesh Ibn Abi Al-Saraya Mohammed bin 'Ali Abu Al-Baqa'a Muwaffaqu-Deen Al-Asady Al-Mawsili, known as Ibn Ya'eesh and Ibn Al-Sani' (d: 643h), (1422h-2001), Sharh Al-Mufassal Lil-Zamakhshary, Verifier: Dr. Emil Badee' Ya'qoub, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
16. Abu 'Ubaidah, Mu'ammar bin Al-Muthanna (d: 209h), (1381h), Majaaz Al-Qur'an, Verifier: Mohammed Fu'ad Sizkin, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo.
17. Al-Isterabadi, Radhiyu-Deen, (1395h-1975), Sharh Shaafiyat Ibn Al-Hajib, Verifier: Mohammed Nour Al-Hasan and others, Scientific Books House, Beirut.
18. Al-Isterabadi, Radhiyu-Deen, (1996), Sharh Al-Kaafiyah, Verifier: Yusuf Hasan 'Omar, 2nd ed., Publications of Qar Yunus University, Binghazi, Libya.
19. Al-Ishbeely, Ibn 'Asfour 'Ali bin Mu'min bin Mohammed Al-Hadhramy (d: 669h), (1996), Al-Mumti'u Al-Kabeer fi Al-Tasreef, 1st ed., Lebanon Library.
20. Al-Afghany, Sa'eed Mohammed bin Ahmed, (1424h-2003), Al-Moujaz fi Qawaa'id Al-Lughah Al-'Arabiyah, 1st ed., Al-Fikr House, Beirut.
21. Al-Andalusy, Abu Hayyan Mohammed bin Yusuf bin 'Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheeru-Deen Al-Andalusy (d: 745h), (1418h-1998), Irteshaaf Al-Dharab min Lisaan Al-'Arab, Verifier: Rajab 'Othman Mohammed, Revision: Ramadhan 'Abdul-Tawwab, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo.
22. Al-Andalusy, Abu Hayyan Mohammed bin Yusuf bin 'Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheeru-Deen Al-Andalusy (d: 745h), (1419h-1998), Al-Tathyeel Wal-Takmeel fi Sharh Kitaab Al-Taseheel, Verifier: Dr. Hasan Hindawi, 1st ed., Al-Qalam House, Damascus.
23. Al-Andalusy, Abu Hayyan Mohammed bin Yusuf bin 'Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheeru-Deen Al-Andalusy (d: 745h), (1422h-2001), Tafseer Al-Bahr Al-Muheet, Verifier: Sheikh 'Adel Ahmed 'Abdul-Mawjoud and others, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
24. Al-Baghdadi, 'Abdul-Qadir bin 'Omar, (1393h-1414h), Sharh Abyaat Mughni Al-Labeeb, Verifier: 'Abdul-'Aziz Rabah – Ahmed Yusuf Daqqaq, 2nd ed., Al-Ma'moun House for Heritage, Beirut.
25. Al-Biqaa'y, Ibrahim bin 'Omar bin Hasan Al-Ribat bin 'Ali bin Abi Bakr Al-Biqaa'y (d: 885h), Nazhmu Al-Durar fi Tanaasub Al-'Aayaat Wal-Suwar, (w. ed.), Islamic Book House, Cairo.
26. Al-Baidhawy, Naseru-Deen Abu Sa'eed 'Abdullah bin 'Omar Al-Shirazy, (1418h), Tafseer Al-Baidhawy – Anwaar Al-Tanzeel Wa-Asraar Al-Ta'weel, Verifier: Mohammed 'Abdul-Rahman Al-Mar'ashly, 1st ed., Arab Heritage Revival House, Beirut.
27. Al-Tha'aliby, Abu Zaid 'Abdul-Rahman bin Mohammed bin Makhlouf Al-Tha'aliby (d: 875h), Al-Jawaahir Al-Hisaan fi Tafseer Al-Qur'an, (14418h),

Verifier: Sheikh Mohammed 'Ali Mu'awwadh and Sheikh 'Adel Ahmed 'Abdul-Mawjoud, 1st ed., Arab Heritage Revival House, Beirut.
28. Al-Jerjany, 'Ali bin Mohammed Al-Sayyid Al-Shareef (816h), (w. d.), Mu'jam Al-Ta'reefaat, Verifier: Mohammed Siddeeq Al-Minshawy, (w. ed.), Al-Fadheelah House, Cairo.
29. Al-Jawzy, Jamalu-Deen Abu Al-Faraj 'Abdul-Rahman bin 'Ali (d: 597h), (1422h), Zaad Al-Maseer fi 'Elm Al-Tafseer, Verifier: 'Abdul-Razzaq Al-Mahdi, 1st ed., Arabian Book House, Beirut.
30. Al-Hamalawy, Ahmed bin Mohammed, (w. d.), Shatha Al-'Arf fi Fanni Al-Sarf, Verifier: Nasru-Allah 'Abdul-Rahman Nasru-Allah, (w. ed.), Al-Rushd Library, Riyadh.
31. Darweesh, Muhyi-Deen bin Ahmed Mustafa, (1415h), I'raab Al-Qur'an Wa-Bayaanuh, 4th ed., Al-Irshad House for University Affairs – Homs, Al-Yamamah House – Damascus – Beirut and Ibn Katheer House – Damascus – Beirut.
32. Al-Damameeny, Mohammed Badru-Deen bin Abi Bakr bin 'Omar (d: 827h), (1403h-1983), Ta'leeq Al-Faraa'id 'ala Taseheel Al-Fawaa'id, Verifier: Dr. Mohammed bin 'Abdul-Rahman bin Mohammed Al-Mufadda, 1st ed., Al-Farazdaq Press, Beirut.
33. Al-Razi, Abu 'Abdullah Mohammed bin 'Omar bin Al-Hasan bin Al-Husain Al-Tayimi Al-Razi, known as Fakhru-Deen Al-Razi Khteeb Al-Rayi (d: 606h), (1420h), Mafaateeh Al-Ghaib – Al-Tafseer Al-Kabeer, 3rd ed., Arab Heritage Revival House, Beirut.
34. Al-Zajjaj, Ibrahim bin Al-Sirry bin Sahl Abu Isehaaq (d: 311h), (1408h-1988), Ma'aani Al-Qur'an Wa-I'raabuh, Verifier: 'Abdul-Jaleel 'Abdu Shalabi, 1st ed., Books World, Beirut.
35. Al-Zamakhshary, Abu Al-Qasim Jaru-Allah Mahmoud bin 'Amr bin Ahmed (d: 538h), (1993), Al-Mufassal fi Sin'at Al-I'raab, Verifier: Dr. 'Ali Bu Milhim, Al-Hilal Library, Beirut.
36. Al-Sameen Al-Halabi, Ahmed bin Yusuf bin 'Abdul-Da'im (d: 756h), (w. d.), Al-Durru Al-Masoun fi 'Uloum Al-Kitaab Al-Maknoun, Verifier: Dr. Ahmed Mohammed Al-Kharrat, (w. ed.), Al-Qalam House, Damascus.
37. Al-Seerafi, Abu Sa'eed Al-Hasan bin 'Abdullah Al-Marziban (d: 368h), (2008), Sharh Kitaab Saibawaih, Verifier: Ahmed Hasan Mahdaly and 'Ali Sayyid 'Ali, 1st ed., Scientific Books House, Beirut.
38. Al-Sayouti, Jalalu-Deen 'Abdul-Rahman bin Abi Bakr (d: 911h), (w. d.), Ham'u Al-Hawaami' fi Sharh Jam'i Al-Jawaami', Verifier: 'Abdul-Hameed Hindawi, (w. ed.), Al-Tawfeeqiyah Library, Egypt.
39. Al-Shawkany, Mohammed bin 'Ali bin Mohammed, (1973), Naylu Al-Awtaar min Ahaadeeth Sayyid Al-Akhyaar Sharh Muntaqa Al-Akhbaar, (w. ed.), Al-Jeel House, Beirut.
40. Al-'Okbury, Abu Al-Baqa'a 'Abdullah bin Al-Husain bin 'Abdullah (d: 616h), (1976), Al-Tibyaan fi I'raab Al-Qur'an, Verifier: 'Ali Mohammed Al-Bajawy, (w. ed.), 'Eesa Al-Babi Al-Halabi & Assoc. Press.

41. Al-'Anzy, 'Abdullah bin Yusuf bin 'Eesa bin Ya'qoub, (1428h-2007), Al-Minhaaj Al-Mukhtasar fi 'Elmai Al-Nahw Wal-Sarf, 3rd ed., Al-Rayyan Foundation for Printing, Publishing and Distributing, Beirut.
42. Al-Farisy, Abu 'Ali, (1407h-1987), Al-Masaa'il Al-Halabiyaat, Verifier: Dr. Hasan Hindawi, 1st ed., Al-Qalam House for Printing, Publishing and Distributing – Damascus, and Al-Manarah House for Printing, Publishing and Distributing – Beirut.
43. Al-Farazdaq, (w. d.), Deewan Al-Farazdaq, Verifier: 'Abdullah Al-Sawy, (w. ed.), Al-Sawy Press, Cairo.
44. Al-Qaisy, Makki bin Abi Talib (d: 437h), (1405h), Mushkil I'raab Al-Qur'an, Verifier: Dr. Hatim Dhamin Al-Dhamin, (w. ed.), Al-Resalah Foundation, Beirut.
45. Al-Kafawy, Abu Al-Baqa'a Ayyoub bin Mousa Al-Husainy (d: 1094h), (1419h-1998), Al-Kulliyaat "Mu'jam fi Al-Mustalahaat Wal-Furouq Al-Lughawiyah", Verifier: Dr. 'Adnan Darweesh and Mohammed Al-Masry, 2nd ed., Al-Resalah Foundation, Beirut.
46. Al-Murady, Abu Mohammed Badru-Deen Hasan bin Qasim bin 'Abdullah bin 'Ali Al-Murady Al-Masry Al-Maliki (d: 749h), (1428h-2008), Tawdheeh Al-Maqaasid Wal-Masaalik Bisharh Alfiyat Ibn Malik, Verifier: 'Abdul-Rahman 'Ali Sulaiman, 1st ed., Al-Fikr Al-'Arabi House.
47. Nader Aljaish, Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, (d. 778 AH) (1428 AH - 2008 AD), Explanation of Ta’seel called “Preface to the Rules by Explanation of Facilitation of Benefits”, edited by: Dr. Ali Muhammad Fakher and others, (1st edition), Dar es Salaam. For Printing and Publishing, Cairo - Arab Republic of Egypt.
48. Al-Nahhas, Abu Jaafar Al-Nahhas Ahmed bin Muhammad bin Ismail bin Yunus Al-Muradi Al-Nahwi (d. 338 AH), (1421 AH), The Parsing of the Qur’an, edited by: Abdel Moneim Khalil Ibrahim, (1st edition), Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. , Beirut.
49. Al-Nasa’i, Ahmad bin Shuaib Abu Abdul Rahman, (1406 AH - 1986 AD), Al-Mujtaba from Al-Sunan, edited by: Abdul Fattah Abu Ghada, (2nd ed.), Islamic Publications Office - Aleppo, Syria.